المحور الثالث
استعراض تجارب الدول العربية والدول الأخرى الناجحة في مجال حاضنات الأعمال وتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة

التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال:

"الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي"

أ. سالمة مفتاح محمد المصراتي

كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

Salma.almasrite@uob.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري يتضمن كل ما يتعلق بحاضنات الأعمال وجوانبها المختلفة، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي. لذلك تناولت الدراسة عرض لمجموعة من التجارب المؤسسات العربية والدولية الناجحة في مجال حاضنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في المؤسسات الليبية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من محدودية عدد حاضنات الأعمال في ليبيا والتي تعود ملكيتها جميعاً للدولة، إلا أنها تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة وتجسيدها على أرض الواقع وذلك بتوفير بيئة ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من الثبات والاستمرارية. وأوصت أن نجاح التجارب العالمية والعربية في مجال حاضنات الأعمال تدل على إمكانية إقامتها في أي بلد توجد فيه مؤسسات اقتصادية صغيرة بحاجة إلى خدمات الدعم المالي والإداري والتسويقي والفني والاستشاري. كما أوصت الدراسة بضرورة توفير البنية التحتية الملائمة المادية والمعلوماتية، مع تهيئة المناخ القانوني لدعم الحاضنات، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول في مجال الحاضنات والشروع في تأسيس وبناء عدد من الحاضنات النموذجية من خلال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية للاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات العربية وتشجيع ابتكاراتهم.

الكلمات الدالة: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارب العربية والدولية، ليبيا.

Abstract

This study aims to identifying the concept of business incubators, their characteristics and stages of application, as well as identifying the positive aspects and advantages of incubators and how to use them to support and develop small and medium enterprises. To achieve the goal of this study, the researcher utilizes the inductive approach. The study works on the successful Arab and international experiences in the field of business incubators to benefit from them, so that they can be followed in Libya. Some conclusions may contribute to the recognition of the reality of business incubators and their role in the development of small and medium enterprises, and address some recommendations in the same frameworks.

Keywords: Business incubators, small and medium enterprises, Arab and international experiences, Libya.

المقدمة

استجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح، وبمزيد من التنافس والنمو والارتقاء، توجهت العديد من دول العالم نحو إنشاء حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها لمواجهة صعوبات مرحلة انطلاقها. والقصد من هذا التوجه هو الإسهام في خلق فرص عمل إضافية إلى جانب العمل على توليد الدخل لأصحاب المشاريع والإسهام في تحقيق النمو، بهدف إحداث تنمية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المختلفة (زودة وبوكفة، 2014).

تعد حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، كما تعد حاضنات الأعمال وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا المبدعة، فهي تساعدها في التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق، خصوصا في ظل الأوضاع الحالية، والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة، ويتركز الدور الرئيسي للحاضنات على احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة نظراً لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبل أفكار جديدة. ومن خلال ما تقدم ستحاول الباحثة تقديم إطار نظري على ماهية ومفهوم حاضنات الأعمال وأهميتها وأهدافها ومراحل تطبيقها والعوامل التي تؤدي إلى نجاحها وكذلك ستتناول الدراسة بعض التجارب العربية والدولية الحديثة لبعض البلدان.

مشكلة الدراسة

نظرا لأهمية الموضوع ستحاول الباحثة من خلال الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

كيف تطبق آلية حاضنات الأعمال في المؤسسات العربية والدولية والتي يمكن للمؤسسات الليبية الاحتذاء بها والسير على نهجها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الجوانب الإيجابية لحاضنات الأعمال، وكيفية الاستفادة منها بما يتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي، وتسليط الضوء على أهم التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تبحث في حاضنات الأعمال، التي يمكن أن تساهم في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ تعد حاضنات الأعمال من المواضيع الإدارية المهمة في مجال التنمية الاقتصادية ومحاولة التعرف على التجارب الناجحة في مجال حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية والدولية، والاحتذاء بها والاستفادة منها في ليبيا.

الإطار النظري للدارسة:

نشأة ومفهوم حاضنات الأعمال

أشار الكاتب عبد الرحمن (2015) إلى أن ظهور فكرة حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة نيويورك سنة 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، حيث لاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً وفيها تحولت الفكرة إلى ما يعرف بالحاضنة، حيث تخرج منه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن فكرة حاضنات الأعمال لم يتم متابعتها بشكل منتظم حتى سنة 1984، حينها قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج إقامة وتنمية عدد من الحاضنات وخلال تلك السنة لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية سوى 20 حاضنة، وبعد نجاح فكرة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها في مختلف العالم فقد تزايدت إلى أكثر من 3500 حاضنة في العالم منها أكثر 900 حاضنة خلال سنة 2000 في الولايات المتحدة وحدها وأكثر من 2500 حاضنة خارج الولايات المتحدة منها 1000 حاضنة في الاتحاد الأوروبي، وفي الدول النامية قدر عدد حاضنات الأعمال بنحو 500 حاصنة وذلك سنة 1997، منها 300 في كوريا، كما أنه في سنة 2002 كان هناك 465 حاضنة في الصين أما في البرازيل قدر عدد الحاضنات حوالى 150 حاضنة سنة 2001م (كريم وعدمان، 2006).

اختلف الباحثون حول تحديد الإطار المفاهيمي الخاص بمفهوم حاضنات الأعمال، إلا أنه يمكن تعريف حاضنات الأعمال: "بأنها عملية وسيطه بين مرحلة الإنشاء ومرحلة النمو لمنشأة الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع، ومنه يمكن القول

أن حاضنات الأعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الأعمال من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل" (دلي، 2018: 362).

كما عرفها الإسكوا: "بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبراؤها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم" (عبدالرحمان، 2005: 4).

في حين عرفت الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA): "بأنها أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع ونجاح منشأة الأعمال من خلال منظمة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الأعمال والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج (الحاضنة) قادرة ماليا على النمو والاستمرار" (lavrow & sample, 2000).

وذهب أبوقحف إلى القول (2001: 70): "بأنها بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أومن خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة".

بينما (الشميمري، وسرور، 2014: 20) يعرفان حاضنات الأعمال بأنها: "وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد".

كذلك عرفها (غياط، 2007: 62) بأنها: "آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطى دعما أقوى".

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول بأن حاضنات الأعمال تعتبر الوسط الذي تنشأ فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستقر فيه إلى أن تبلغ مرحلة نضجها وتصبح قادرة على الاستمرار في نشاطها وحينما

يمكن أن تغادر المؤسسات هذه الحاضنات لوسطها الطبيعي ولاستمرار في النمو تاركة المكان لإنشاء مؤسسات أخرى داخل الحاضنة.

أهداف حاضنات الأعمال

ذكر القواسمة (2010) أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:

1. تقليل تكاليف التأسيس للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، وزيادة فرص النجاح من خلال احتضانها في المراحل الأولى من الإنشاء.
2. توفير بيئة مناسبة لنمو المنشآت بكافة أحجامها، سواء تلك التي تسهم في نقل التكنولوجيا أو تستثمر الابتكارات الجديدة أو تساهم في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتج المحلي وتقليل المستوردات وزيادة الصادرات المنشآت التي لها قدره متواضعة على خلق فرص العمل للمساهمة في تقليل حدة الفقر والبطالة.
3. توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات قابلة للتنفيذ وقادرة على الإنتاج.
4. خلق قنوات اتصال بين أصحاب المنشآت المحتضنة والمجتمعات الصناعية والاقتصادية المحيطة من أجل تنمية مهاراتهم وخلق أسواق لمنتجاتهم.
5. زيادة الإنتاج وتحسين وضع الموازنة العامة والميزان التجاري في المدى الطويل.
6. تشجيع الفكر والثقافة الاستثمارية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تتمكن هذه الحاضنات من توفير بنية تحتية ملائمة لأصحاب الأفكار الريادية والإبداعية لممارسة أعمالها.

أنواع حاضنات الأعمال

ذكر الكاتب عبدالله (2018) بأن أنواع الحاضنات تختلف باختلاف المهام التي تنفذها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1/ حاضنات الأعمال العامة: تعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2/ حاضنات الأعمال المتخصصة: تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل، أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

3/ حاضنات الأعمال التقنية: وتختص بالتكنولوجيا ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة.

مراحل تطور حاضنات الأعمال

أشار عبدالرحمان (2015) بأن حاضنات الأعمال مرت بثلاث مراحل التي يمكن ذكرها:

1/ مرحلة التأسيس والبناء: هذه المرحلة تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وتحديد طاقم التأسيس وأعضاء المنشأة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين.

2/ مرحلة التطوير: تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم, كل ذلك من أجل أن يكون لها حضور في المجتمع وقدرته على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل, وهذا لا يغني عن استمرار تقييمها لأعمالها من أجل تطوير نفسها وتقييم أداءها ومدى تأثيرها على بيئتها, كل ذلك من أجل الوصول إلى مرحلة النضج.

3/ مرحلة الحاضنة الناضجة: الهدف من الحاضنة هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة، وتتم مرحلة النضج عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبل المشروع الحاضن، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو، وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة، بحيث يمكن قياس تأثيره على الاقتصاد، وتقديم شركات واعدة تساعد على تطور هذا الاقتصاد وتنميته.

عوامل نجاح حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها

أشار الباحثان (شليق ومدخل، 2017) بأن نجاح الحاضنات يعتمد على عدة عوامل نذكر منها:

1. تكون الحاضنة تابعة للدولة أو مؤسسة مختلطة بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك لضمان السير الحسن والفاعلية مع الدعم المالي المناسب وذلك لدخول الحكومة كطرف فيها.
2. المدير الناجح للحاضنة له دور هام في خلق مناج إيجابي ومحفز للمؤسسات المنتسبة مما يؤدي إلى إنجاح الحاضنة لذا يجب أن يتمتع المدير بصلاحيات واسعة.
3. مراعاة الجدوى الاقتصادية وإمكانيات التوسع المستقبلية عند اختيار المؤسسات المحتضنة بما يتناسب مع الظروف المحلية المحيطة بها.
4. تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات، كالمساعدة في تيسير الإجراءات الحكومية وتوفير الإقراض الحسن كما توفر المعلومات عن الأسواق المحلية والخارجية.
5. الاستمرار في متابعة المؤسسات المحتضنة بل ويتعدى ذلك إلى المؤسسات المتخرجة، وهذه المتابعة تساهم في تخطيط وتقديم خدماتها وتسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها النمو والاستمرار.
6. كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية، كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي.

تجارب الدول العربية والدولية في مجال حاضنات الأعمال:

وفيما يلي سيتم عرض لبعض التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، والتي يمكن الاستفادة منها في ليبيا، والسير على نهجها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

التجربة الأمريكية (حاضنة جامعة اوستن للتكنولوجيا)

قدمت دلي (2018) عرضاً مختصراً عن التجربة الأمريكية باعتبارها من اقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات تم في بداية الثمانينيات وتحديداً في عام 1984، حينما قامت الهيئة الأمريكية للمنشآت الصغيرة بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وزيادة أعدادها، وكانت حوالي (20) حاضنة تعمل في

ذلك الوقت ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات ليصل عددها إلى (800) حاضنة في نهاية عام 1999، أما في عام 2012 فقد بلغ عدد الحاضنات (1250) حاضنة.

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الأمريكية (حاضنة جامعة أوستن للتكنولوجيا):

تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقاً بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65% منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر)، مع استقبال من 15–10 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و50 ألف دولار من المعونات العامة (درار وقاسمية، 2015).

التجربة الصينية (برنامج قومي مركزي، TORCH)

بداية سنة 1988 بدأت الصين في أعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ TORCH وقد تم بناء عناصره الرئيسية على أساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره وهي: تقوية وتنشيط عملية الإبداع التكنولوجي، وتنمية وتطوير التكنولوجيا العالية، وتطبيقاتها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المستوى التكنولوجي للمنتجات الصينية. وتم تنفيذ برنامج TORCH على المستويين المركزي وعلى مستوى كل أقليم في الصين، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات التكنولوجية وبرامج التمويل الخاصة. وتشير الإحصائيات إلى أن البرنامج أدى إلى (الطيب ومحمد،2017):

- إنشاء (54) حديقة تكنولوجية خلال التسعينات ونجح في إقامة (465) حاضنة حتى أكتوبر 2002.
- حقق للصين المركز الثاني عالميا في عدد الحاضنات تلتها ألمانيا بـ (300) حاضنة.
- وصل عدد الشركات التي أقيمت في تلك الحاضنات 20796 يعمل لها ما يقارب 2.51 مليون شخص.

من مزايا الحاضنات الصينية التي ذكرها (صالح، 2013):

1. التخصص التكنولوجي: تتميز معظم الحاضنات الصينية بطابعها التكنولوجي ودعمها للمؤسسات التي تستمر في مجال التكنولوجيا خاصة الاستثمار الخارجي.
2. الشكل القانوني وتنقسم إلى: الحاضنات غير هادفة للربح وحاضنات تابعة للدولة وحاضنات تابعة لشركات خاصة وحاضنات ملك رأس مال مخاطر.

أما نقاط قوة برنامج الحاضنات الصينية فقد بينها (كريم وعدمان، 2016 :14):

- حجم البرامج الصينية ضخم جدا 465 حاضنة خلال 12 سنة.
- خلق عدد كبير من الوظائف والشركات الجديدة 8 آلاف شركة جديدة تشغل 300 ألف موظف.
- ساهمت الحاضنات في إحداث تغيير ثقافي كبير من خلال تنمية حب العمل الحر والرغبة في خلق مشروعات جديدة.

وبالرغم من هذا النجاح الذي حققته الحاضنات الصينية إلا أن تجربتها لا تخلو من عيوب يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ. إهمال المشاريع الموجهة للمرأة.

ب. التركيز على المشاريع التكنولوجية فقط.

ج. التركيز على توفير المباني والأجهزة للمشاريع وإهمال الخدمات الفنية وخدمات إقامة المشاريع.

التجربة الفرنسية (حاضنة المؤسسات التكنولوجية):

بيّن القواسمة (2010) بأن الحاضنات في فرنسا من أقدم الحاضنات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهي كمثيلاتها تعمل على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات سواء أكانت استشارية، قانونية، مالية، وفنية، وهنا ظهر نوعان من الحاضنات:

- حاضنات الأعمال المفتوحة:

وهذا النوع من الحاضنات يعمل على توفير كافة الخدمات للمشاريع الصغيرة من تمويل وأدوات وخدمات إدارية وتسويقية ما عدا توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله.

- حاضنات الأعمال المغلقة:

يمتاز هذا النوع من الحاضنات على النوع السابق بأنه يعمل على توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله، ومن أشهر الأمثلة على حاضنات الأعمال الفرنسية الحدائق التكنولوجية انتيبوليس سوفي التي أسست عام

1969، ويطلق عليها البعض في فرنسا وادي الاتصالات، وفي العادة يتم تمويل الحاضنات من قبل وزارة البحث العلمي وخزانة الأرصدة، وذلك حسب القانون المنظم لهذه الصناعة في فرنسا والذي تم إصداره عام 1999.

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الفرنسية (حاضنة المؤسسات التكنولوجية) كما أشار إليها (عبدالسلام وآخرون، 2005): أنشئت هذه الحاضنة في يوليو 2000 بالتعاون مع جامعة Caen Basse–Normandie والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء وتمتلك الحاضنة شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة، ويتم تمويل الحاضنة من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا الجديدة والجمعيات المحلية والأعضاء المؤسسيين للحاضنة, وتبلغ ميزانية الحاضنة 500 ألف يورو سنويا.

تتكون الحاضنة من:

- مكتب إدارة.
- لجنة اختيار ومتابعة المشاريع.
- لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة.
- أعضاء الحاضنة ويتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.

تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية، ومنذ انطلاق الحاضنة في سنة 2000 قامت باحتضان 24 مشروعاً توظف حوالي 40 شخصا، تخرج منها 8 مشاريع بنجاح.

وقد امتازت الحاضنات الفرنسية بعدد من الخصائص من ضمنها ذكرها القواسمة (2010):

1. أن خدمات الحاضنة غير مقتصرة على الشركات المنتسبة ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين.
2. تم إنشاء كثير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا.
3. معظم الحاضنات تعمل على توفير الخدمات المالية والتمويلية اللازمة لتحويل أفكار الرياديين إلى مشاريع واقعية.

4. تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم الخدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجية وليس لتحقيق الربح المادي.
5. مدة احتضان المشروع كحد أقصى 23 شهراً فقط.
6. تحاول الحاضنات ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.

وهكذا أصبحت الحاضنات منتشرة في كافة أنحاء فرنسا وخاصة الحدائق التكنولوجية وذلك بعد أن أثبتت فاعليتها في دعم المشاريع الصغيرة.

التجربة الماليزية (شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية)

على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996-2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل. وتمثل هذه الشركة مركزاً لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة. نتناول فيما يلي أمثلة لبعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية كما ذكرها (عبدالسلام وآخرون، 2012):

1- الحاضنة التكنولوجية:

تم افتتاحها في أبريل1997، ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة 31 شركة تعمل معظمها في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالاً ناجحاً لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم أيضاً بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة. وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية خصوصاً في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة، حيث تمت إقامة مشروع (Multimedia Super Corridor, MSC)، والذي يعتبر من أضخم المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

2- مركز الإبداع التكنولوجي:

المركز افتتح في فبراير 1999، ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

3- مركز التكنولوجيا الذكية:

افتتح هذا المركز في سبتمبر 1999، ويوجد به حوالي عشر شركات تعمل بنجاح ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية.

التجربة المصرية (الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال)

أشار عيساني (2013) بأن التجربة المصرية هي التجربة الأولى على مستوى العالم العربي، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج يتضمن أنواع مختلفة من الحاضنات تحتضن عدداً من المشروعات في عدة محافظات، لتجسيد هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال في يوليو عام 1995 والتي كانت تهدف أساسا إلى:

- نشر وتنمية ثقافة العمل الحر ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقدم كافة الخدمات الاستشارية، الفنية الإدارية، التمويلية والتسويقية عن طريق مفهوم حاضنات الأعمال.
- إنشاء وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على أعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات.
- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

وقد وضعت الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال أسس خطة استراتيجية لإقامة 21 حاضنة أعمال وتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي، تغطي كافة أنحاء جمهورية مصر العربية، وذلك خلال الخطة الزمنية التي كان من المفترض الانتهاء منها في المدة (1997-2003) من خلال تمويلها الصندوق الاجتماعي للتنمية. فقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة وإدارة أثني عشر من حاضنة الأعمال والتجمعات العلمية والتكنولوجية والصناعية تغطي بعض محافظات جمهورية مصر العربية حتى نهاية يوليو 2001.

تجربة الكويت (حاضنة الشويخ الحرفية)

اهتمت دولة الكويت في الآونة الأخيرة بحاضنات الأعمال إيماناً منها بالدور الكبير الذي تلعب هذه الحاضنات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بالإضافة إلى توقعها بأن تقوم هذه الحاضنات من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحل مشكلة التوظيف من خلال استيعابها للشباب الكويتي، ولذا قامت حكومة دولة الكويت من خلال مؤسساتها المختلفة بإنشاء عدة مجمعات وحاضنات للأعمال.

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الكويتية "حاضنة الشويخ الحرفية" كما بينها الهاجري (2015): أنشئت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في عام 1892م وكانت رسالتها الأولى هي تنمية الموارد البشرية من أجل بناء الكويت، وقد كان الغرض من الهيئة هو توفير القوى العاملة الوطنية وتنميتها بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية الوطنية وتلبية احتياجات السوق والتنمية في الدولة.

وانطلاقاً من مسؤولية الهيئة باعتبارها مسؤولة عن أعداد العمالة الفنية في الكويت، فقد قامت بإنشاء لجنة تأسيسية متخصصة لدراسة مشروع مركز للأعداد المتكامل لمبادري تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة، ويتوافق هذا المشروع مع توجهات الدولة في تشجيع الخريجين في الانخراط في برامج المشروعات الصغيرة، وفكرة مشروع الأعداد المتكامل لمبادري تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة تؤديها حاضنات المشروعات الصغيرة.

التجربة الأردنية (المجموعة الأردنية للتكنولوجيا)

كانت البداية الأولى لدعم المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا (المجموعة الأردنية للتكنولوجيا) والتي تأسست عام1988م، تسعى إلى تقديم مجموعة من الأهداف:

1. دعم أفكار الرياديين والأبحاث وتحويلها إلى أعمال ناجحة اقتصادياً وتجارياً.
2. توفير الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل خدمة المشروعات الصغيرة وإنجاح مشاريعها.
3. ربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع التقنية المتطورة.
4. تشجيع التطور التقني بما يخدم المشاريع الناشئة (نعمة، 2017).

تجربة دول مجلس التعاون الخليجي (قطاف، 2016)

إن دول مجلس التعاون الخليجي بذلت جهوداً معتبرة في دعم ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع الصغرية، ففي سنة 2003 في المنامة عاصمة البحرين تم تأسيس أول حاضنة أعمال في دول المجلس بتمويل من بنك التنمية البحريني ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بالتعاون مع وزارة الصناعة البحرينية.

أما في المملكة العربية السعودية فقد ساهم برنامج "بادر" الذي تأسس في سنة 2008 بإقامة عدد من حاضنات الأعمال في مختلف مناطق المملكة ساهمت بشكل كبير في دعم الأفكار المبتكرة والريادية في قطاعات عالية التقنية خصوصا لدى طلبة الجامعات.

وفي الأمارات العربية المتحدة في 2009 تم تأسيس مركز دبي للمؤسسات من أجل احتضان ودعم المشاريع الناشئة في قطاع الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقع المركز في المنطقة الحرة بمطار دبي، كذلك قام صندوق خليفة بأبوظبي عام 2009 بتمويل احتضان المشاريع (228) مشروعاً باعتماد مالي قارب 398 مليون درهم.

أما في سلطنة عمان فتم تأسيس واحة مسقط للمعرفة كأول برنامج لاحتضان الأعمال بالتعاون مع برنامج المملكة المتحدة لحدائق التكنولوجيا، بهدف تمويل واحتضان المشاريع الناشئة ونقل التكنولوجيا، كذلك قامت واحة مسقط للمعرفة بتأسيس منجم المعرفة كحاضنة أعمال توفر لمنتسبيها كل خدمات الاحتضان والمرافقة.

وفي قطر تم تأسيس حديقة العلوم والتكنولوجيا سنة 2008 بإنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التجربة المغربية (حاضنة فضاء المقاولة)

تأسست أول حاضنة للمشروعات في المغرب تحت مسمى فضاء المقاولة سنة 1998م، وبرعاية المصرف الشعبي، وذلك انطلاقاً من تجربته في مجال تقديم القروض للمشروعات الصغيرة وكافة وسائل الدعم والرعاية لها. وقد حددت مهام هذا الفضاء على النحو التالي:

1. توفير كافة الإمكانيات الداعمة لانطلاق أي مشروع جديد.
2. المساعدة في أعداد الدراسات اللازمة والخاصة بأي مشروع.
3. إنشاء مركز خاص بتوفير النصح والمشورة حول مرحلة التأسيس والعمل.
4. توفير الخدمات المكتبية والإدارية والمالية.

5. نشر ثقافة فكر الحاضنات ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (الطيب ومحمد، 2017).

واقع حاضنات الأعمال في ليبيا

ذكر الصويعي (2018) نشأة ومفهوم حاضنة الأعمال في ليبيا، حيث تم نشأت حاضنات الأعمال في ليبيا بموجب القرار رقم (846) لسنة 2008م، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة(سابقا) بشأن النظام الأساسي بحاضنات ومراكز الأعمال. حيث تعد مراكز الأعمال والحاضنات من أهم هياكل الدعم والمساندة للراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة، وتعرف حاضنات الأعمال وفق المنظور الليبي على أنها: "جهات تهدف إلى دعم وتطوير وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال تقديم إطار متكامل يشمل توفير الأماكن والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم المخصصة لمساعدة أرباب تلك المشروعات سواء إنتاجية أو خدمية أو متخصصة". وتنقسم حاضنات الأعمال إلى الأنواع التالية:

- حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- حاضنة التقنيات الزراعية والحيوية.
- حاضنة جامعة بنغازي.
- حاضنة ريادة أعمال جامعة طرابلس.
- حاضنة أعمال «LEAP».

ويمكن توضيح حاضنات الأعمال في ليبيا والخدمات التي تقدمها كل حاضنة (الصويعي، 2018):

حاضنة أعمال «LEAP»: أطلق مركز جسور للدراسات والتنمية حاضنة أعمال نسائية في ليبيا، والذي يهدف إلى تقديم بيئة مبتكرة لأصحاب المشاريع من النساء الواعدات والشركات الناشئة لرعاية أفكارهم وتعزيز خدماته حيث تسعى إلى تعزيز أعمال ومشاريع النساء، عبر إتاحة توفير بيئة داعمة ومريحة للنساء وبأجر رمزي، ويطمح (جسور) إلى دعم مجتمع رائدات الأعمال الطموحات من خلال توفير التدريب، والمحادثات المفتوحة، وتسهيل تبادل الأفكار والخدمات من خلال التوجيه والإرشاد ومجموعة استشارات الأعمال.

الخدمات التي تقدمها الحاضنة:

–مركز الحاضنة يوفر خدمة استلام وتسليم منتجات صاحبات المشاريع إلى عملائهم لتقليل المخاوف الأمنية.

–إضافة إلى برامج التوجيه للمشاريع النسائية والتدريب لمساعدة الأعضاء في استراتيجيات الأعمال والتسويق.

حاضنة جامعة بنغازي: تعتبر أول حاضنات أعمال بالجامعات الليبية، تهدف إلى تعزيز روح المبادرة لدى طلبة وخريجي جامعة بنغازي ونشر ثقافة الريادة والاعتماد على الذات ومساعدتهم على تأسيس مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة تحقق قيمة مضافة بما يساعد على دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتم افتتاح هذه الحاضنة في 13 / 11 / 2012 كتتويج لجهود البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مركز البحوث والاستشارات بالجامعة للمساهمة في بناء السعة والقدرة الإبداعية والابتكارية لليبيا والخاص بالاستثمار في رأس المال المعرفي وبناء اقتصاد مبني على المعرفة ويتمثل الدور الأساسي الحاضنة الجامعة في احتضان الأفكار الإبداعية للطلبة والمساهمة في تحويل الأفكار الناجحة إلى منتجات وخدمات تجارية.

الخدمات التي تقدمها الحاضنة:

– توفير المعلومات والإرشاد للرياديين وأصحاب الأفكار الابتكارية وتقدم الاستشارات الفنية والاقتصادية.

– تدريب المحتضنين على إدارة المشاريع وانجاز دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

– مواكبة عملية تأسيس المشاريع الرائدة وتطوير الأعمال القائمة.

– احتضان المشاريع المتميزة داخل الحاضنة ورعايتها في مراحلها المبكرة حتى برقق النجاح المطلوب.

– تمكين الطلبة من أصحاب المشاريع الرائدة من الحصول على التسهيلات المالية من الجهات التمويلية التي تناسب مشاريعهم.

حاضنة تقنية الأعمال الزراعية: أنشئت بموجب القرار رقم (53) لسنة 2009 م، وتهدف الحاضنة إلى تشجيع ودعم إطلاق مشاريع جديدة في مجال التقنية الزراعية والحيوية. وتحتضن الحاضنة مشاريع رائدة للباحثين والتقنيين في مجالات التقنية الزراعية والحيوية والتي لديها القدرة على النمو لتصبح شركات واعدة وذات قيمة عالية. الخدمات التي قدمتها الحاضنة:

1– المساعدة في وضع خطة العمل القائمة.

2– تقديم استشارات إدارية وتسويقية ونصائح قانونية.

3– تقديم خدمات لوجستية من طباعة مستندات.

4– تطوير مهارات التسويق والترويج.

من خلال ما تقدم فقد حاولت الباحثة تقديم إطار عام حول موضوع حاضنات الأعمال من حيث مفهومها، ونشأتها وأنواعها، وأهدافها، وعوامل نجاحها، وأهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تساعد المؤسسات المحتضنة على النمو والتطور.

كما تم عرض مجموعة من التجارب الدولية والعربية في مجال حاضنات الأعمال والنتائج الإيجابية التي حققتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن لدولة ليبيا الاستفادة منها والاحتذاء بها في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج:

1. تأخر صدور القوانين المنظمة لنشاط حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
2. ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. غياب الوعي والثقافة بتبني هذه الأليات ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشرها.
4. وجود نقص في حاضنات الأعمال في الدول العربية على الرغم من الدور الكبير والهام
5. الذي تلعبه هذه الحاضنات في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
6. غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني.
7. العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات في ليبيا والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات.
8. غياب الجهات الداعمة لإنشاء الحاضنة سواء من القطاع الخاص والقطاع العام.

التوصيات

1. ضرورة تحديد أهداف الحاضنة من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات ومتطلبات السوق وكذلك متطلبات التنمية الاقتصادية.
2. إن دراسة التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، خصوصا في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، يساعد دول العالم العربي وخصوصا ليبيا على إثراء تجاربها وتكييفها بما يتوافق مع خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية.

3. ضرورة أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص من خلال الجمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال على دعم حاضنات الأعمال.
4. تفعيل دور الحاضنات في عملية التنمية من خلال العمل على سن وتعديل كافة القوانين والتشريعات التي تسهل إنشاء وعمل حاضنات الأعمال.
5. الاستفادة من التجارب السابقة لإقامة الحاضنات التكنولوجية في الدول المتقدمة وبعض الأقطار العربية، وذلك للاستفادة من تجربتها في إقامة الحاضنات وتفادي المشاكل التي واجهتها.
6. يجب القيام بدراسة مدى إمكانية وجدوى إطلاق مشروع الحاضنة قبل إنشاء أي حاضنة، بحيث يجب أن تتطابق طبيعة الحاضنة مع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

الشبراوي، إبراهيم عاطف (2005). حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية. الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المغرب.

أبو قحف، عبد السلام (2001). *دراسات في إدارة الأعمال*. الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفني، مصر.

المكتب الإقليمي للدول العربية (2003). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. الأردن، عمان، المطبعة الوطنية.

السنوسي، رمضان وبشير، عبد السلام (2003). *حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة*. ليبيا، بنغازي، دار الكتب الوطنية.

الصويعي، هند خليفة (2018). واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 1(4)، 255-228.

الشميمري، أحمد وسرور، علي سرور (2014). *حاضنات الأعمال: المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي*، كتب مؤلفين، الرياض.

الطيب، بولحية، ومحمد مرابط (2017). حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض لبعض التجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، 06،07 ديسمبر، 1-18.

القواسمة، ميسون (2010). *واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الخليل، فلسطين.

الهاجري، عبد الله سعد (2015). دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت. بحث مقدم *إلى الملتقي العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في 21 أكتوبر*، بالجمهورية التونسية،1-20.

درار فهيمة، وقاسمية وفاء (2015). *حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر.

زودة عمار، بوكفة حمزة (2014). حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر، *مجلة الدراسة المالية والمحاسبية والإدارية*، العدد الثاني

عبد الهادي إيثار، سعدون محسن (2012). دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (30)، 80-67 متاح على الموقع: http://iefpedia.com

عيساني، سهيلة (2013). *دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة حاضنة ولاية عنابة*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

عبد الله، بلعيدي (2018). دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الصينية وماليزية نموذجا. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*. (11)، 151-124.

عبد السلام وآخرون (2012). حاضنات الأعمال التقنية ودورها في مرافقة ودعم المشاريع الناشئة: التجربة الصينية وماليزية والفرنسية والأمريكية، بحث مقدم *للملتقى الوطني الأول: حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 ابريل، 33.

عبد الرحمان، لعور. (2015). *دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، دراسة حالة حاضنة ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جزائر.

شليق عبد الجليل، ومدخل خالد (2017). دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الجزائر"، *وقائع المؤتمر الدولي الأول للإدارة والعلوم الإنسانية 15-17يوليو*، ماليزيا، 1-17.

صالح، طبيب (2013). *سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية: دراسة حالة حاضنة ورقلة، غرداية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصادية، الجزائر.

دلي، شذي (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تجارب مختاره وإمكانيات تطبيقها في العراق. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 10(1)، 359-407.

رحيم، حسين (2010). نظام حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة سطيف، العدد (2). 171-164.

قطاف، أحمد (2016). فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي: قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة الاقتصاد والتنمية*– مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، (5)، 170– 186.

غياظ، شريف (2007). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، 60. جامعة بسكره، الجزائر.

كريم، قاسم وعدمان مريز (2006). دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية يومي 17و18 ابريل*، 545–552.

نعمة، نغم حسين (2017). دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة: دراسة حالة تجارب بعض البلدان. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد112، 72–90.

إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال (2016)، بوابة المشروعات، العدد7:
http://sme.ly/sme1/ar/wp-content/uploads/2016/08/mag4.pdf